AE

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/166
E/1996/67
17 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٢١ (هـ) من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل الاجتماعية والانسانية ومسائل حقوق الإنسان: تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى الحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التي عقدتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفقا لولايتها المتمثلة في تشجيع تقديم الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني في الفترة الانتقالية. وقد عُقدت الحلقة الدراسية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٦ في القاهرة.

ووفرت الحلقة الدراسية إطارا لتبادل الآراء بشأن مختلف جوانب التحديات الراهنة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى تأهيل وتنمية اقتصاده، وبشأن دور المساعدة الدولية في ذلك الصدد. وحضرت الحلقة الدراسية الحكومات المانحة وغيرها من الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومسؤولون من السلطة الفلسطينية، ومنظمات غير حكومية نشطة في الميدان، علاوة على خبراء. وتعتبر اللجنة أن الحلقة الدراسية كانت لقاء مفيدا وتأمل أن تكون قد أسهمت بشكل بناء في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني أثناء المرحلة الانتقالية. وتعتقد اللجنة أيضا أن ضمان قابلية الاستمرار والتقدم للاقتصاد الفلسطيني هو السبيل لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة.

---

* A/51/50.

** E/1996/100.

وأتشرف بأن أرفق طيه، لعلمكم، تقرير الحلقة الدراسية (انظر المرفق). وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة والتقرير بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢١ (هـ) من القائمة الأولية، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) إيبرا ديغوان كا
الرئيس
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

المرفق

تقرير حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم
المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

المعقودة في القاهرة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٦

بناء الاقتصاد الفلسطيني

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ١٧	٤
	ألف - تنظيم الحلقة الدراسية	١	٤
	باء - المشاركون	٢ - ٩	٤
	جيم - جدول الأعمال	١٠ - ١١	٦
	دال - افتتاح الحلقة الدراسية	١٢ - ١٧	٦
ثانيا -	الجلسة العامة: بناء الاقتصاد الفلسطيني - التحديات والآفاق	١٨ - ٢٠	٨
ثالثا -	موجز العروض	٢١ - ٤٥	٩
	مناقشات المائدة المستديرة	٢١ - ٤٥	٩
	اجتماع المائدة المستديرة الأول: المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني: التجربة والاحتمالات	٢١ - ٢٦	٩
	اجتماع المائدة المستديرة الثاني: قطاع التجارة	٢٧ - ٣٣	١٠
	اجتماع المائدة المستديرة الثالث: دور المؤسسات المالية	٣٤ - ٣٨	١٢
	اجتماع المائدة المستديرة الرابع: قطاع الإسكان	٣٩ - ٤٥	١٤
رابعا -	الجلسة الختامية	٤٦	١٥

أولا - مقدمة

ألف - تنظيم الحلقة الدراسية

١ - عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وفقا لولايتها المتمثلة في تشجيع تقديم الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني في الفترة الانتقالية. وقد عُقدت الحلقة الدراسية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٦ في القاهرة.

باء - المشاركون

٢ - مثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد يضم السيد إيبرا ديغوان كا (السنغال)، رئيس اللجنة؛ والسيد رافان أ. ج. فرهدي (أفغانستان)، نائب الرئيس؛ والسيد جوزيف كسار (مالطة)، المقرر؛ والسيد بيدرو نونياز موسكيرا (كوبا)؛ والسيد ناصر القدوة (فلسطين). وتولى رئيس اللجنة رئاسة الحلقة الدراسية وقام المقرر بدور مقرر لها.

٣ - ووجهت دعوات للمشاركة في الحلقة الدراسية إلى الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. ودعي عدد من الخبراء إلى تقديم عروض في الحلقة الدراسية.

٤ - وكانت حكومات البلدان التالية ممثلة في الحلقة الدراسية: الاتحاد الروسي، والاردن، وأرمينيا، واريتريا، واسبانيا، واستراليا، وأفغانستان، واكوادور، واندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وايطاليا، وباكستان، والبحرين، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوركينا فاصو، وبولندا، وبوليفيا، وتايلند، وتركيا، وتونس، والجزائر، والجمهورية التشيكية، وجنوب أفريقيا، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وزائير، وسري لانكا، وسلوفاكيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، وكرواتيا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، واليابان، واليمن، واليونان.

٥ - وشاركت في الحلقة الدراسية المؤسسات والوكالات والكيانات الأخرى التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)،

ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومركز إعلام الأمم المتحدة (القاهرة)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

٦ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الحلقة الدراسة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

٧ - وشارك وفد فلسطين في أعمال الحلقة الدراسية.

٨ - وقدم الخبراء التالية أسماؤهم ورقات عمل: السيد طه عبد العليم، نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بالقاهرة؛ والسيد مروان عبد الحميد، مساعد نائب الوزير، وزارة الإسكان والأشغال العامة، السلطة الفلسطينية؛ والسيد محمود أحمد التكروري، نائب المدير الإقليمي، مصرف القاهرة - عمان، في رام الله؛ والسيد جيمس س. دوسنبيري، أستاذ بمدرسة جون ف. كينيدي لشؤون الحكم، جامعة هارفارد؛ والسيد جون ميشيل دومون، الأمين العام للرابطة البرلمانية للتعاون الأوروبي - العربي؛ والسيد نبيل الشريف، نائب المدير الإداري، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير بغزة، ومدير سلطة المياه الفلسطينية؛ والسيد جوفري هالي، منسق المعونة المقدمة في إطار المساعدة التقنية، مكتب الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والسيد سيد حمود، أمين اللجنة التأسيسية لمؤسسة سلام للاستثمار الدولي؛ والسيد ميلاد حنا، الرئيس السابق للجنة المعنية بالإسكان والتعمير، البرلمان المصري؛ والسيد وليد حسني، كبير المهندسين، (برنامج الأمم المتحدة الانمائي) برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني؛ والسيد سمير حليله، مساعد نائب الوزير بوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، السلطة الفلسطينية؛ والسيد أودين غ. نودسين، الممثل المقيم ومدير البرنامج، بعثة البنك الدولي المقيمة في الضفة الغربية وغزة؛ والسيد روبرت ز. لورنس، أستاذ التجارة الدولية، معهد السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط، جامعة هارفارد؛ والسيدة غانية ملحيس، مساعدة نائب الوزير، وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، السلطة الفلسطينية؛ والسيد أحمد مشعل، مدير إدارة البحوث، سلطة النقد الفلسطينية؛ والسيد يوسف محمود نجم، غرفة التجارة الفلسطينية، قطاع غزة؛ والسيد جيمس راين، رئيس مؤسسة مساكن شهر زاد؛ والسيد هنري سيغمان، مدير مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط وزميل أقدم بمجلس العلاقات الخارجية، نيويورك؛ والسيد علي شعث، مساعد نائب الوزير، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، السلطة الفلسطينية؛ والسيد هانسبيتر تشاني، كبير المستشارين، المبادرة السويسرية للتجارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ والسيد محمد م. زيارة، مدير عام، وزارة الإسكان والأشغال العامة، السلطة الفلسطينية. أما السيد ناداف هاليفي، أستاذ التجارة الدولية بالجامعة العبرية، الذي قبل الدعوة للمشاركة في الحلقة الدراسية، فلم يتمكن من الحضور لظروف طارئة. وقد أتيحت للمشاركين ورقة العمل الذي أعدها.

٩ - وحضرت الحلقة الدراسية المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، ولجنة التنسيق الآسيوية المعنية بفلسطين، ومركز بن خلدون لدراسات التنمية، والكنيسة المشيخية (الولايات المتحدة الأمريكية)، واتحاد الرفاه، وجمعية تحسين البيئة العمرانية.

جيم - جدول الأعمال

١٠ - كان الهدف من الحلقة الدراسية توفير إطار لمناقشة متخصصة بشأن مختلف جوانب المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، ومشاكل إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، فضلا عن بناء المؤسسات والدولة الفلسطينية في أعقاب التطورات الهامة، التي جدت منذ حزيران/يونيه ١٩٩٥، عندما عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف آخر حدث مماثل في مقر اليونسكو في باريس.

١١ - وتناول المشاركون في الجلسات العامة وفي أثناء مناقشات المائدة المستديرة المواضيع العامة التالية:

(أ) بناء الاقتصاد الفلسطيني - التحديات والآفاق؛

(ب) المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني: التجربة والاحتمالات؛

(ج) قطاع التجارة؛

(د) دور المؤسسات المالية الفلسطينية؛

(هـ) قطاع الإسكان.

دال - افتتاح الحلقة الدراسية

١٢ - في الجلسة الافتتاحية، أدلى السيد محمد عادل الصفتي، وكيل وزارة أول بوزارة خارجية مصر ببيان. وتلا السيد بيتر هانسن، ممثل الأمين العام والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بيانا بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة. وأدلى ببيانات السيد إيبرا ديغوان كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

والسيد زهـــدي النشاشيبي، وزير المالية في السلطة الفلسطينية ورئيس الصندوق الوطني الفلسطيني، والسيد سعيد كمال، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية.

١٣ - وأعرب السيد محمد عادل الصفتي، وكيل الوزارة الأول بوزارة خارجية مصر، في بيانه، عن تقدير مصر العميق لجهود الأمم المتحدة من أجل دعم الحقوق الفلسطينية ومساعدة الشعب الفلسطيني. وأضاف أن تقدما هاما قد سجل في عملية السلام. وذكر أن مصر ستواصل إسهامها بغية توطيدها. غير أن العملية لا تزال هشة. ويمكن أن تحيد عن مسارها إذا لم يجر التصدي بشكل منسق للتحديات التي لا تزال قائمة. وذكر أن وجود اقتصاد فلسطيني معزز ونامٍ يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية السلام. وبالرغم من أن المعونة تكتسي أهمية في المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد، فإن تعزيز التجارة هو الضمان الوحيد لنموه المستمر والمستدام ولتوليد العمالة. وحث السيد الصفتي المجتمع الدولي على مساعدة الشعب الفلسطيني في تحقيق تحول نوعي من خلال نهج "مزدوج التركيز". وعلق على عمليات إغلاق الأراضي الفلسطينية وأثرها السياسي والاقتصادي، فقال إنها تمثل تدابير تتعارض مع عملية السلام.

١٤ - وشدد الأمين العام للأمم المتحدة في البيان الذي تلاه بالنيابة عنه ممثله، السيد بيتر هانسن المفوض العام للأونروا، على أهمية الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣ وأعرب عن أمله في أن تشجع هذه الإنجازات على إحراز التقدم في المرحلة الحاسمة من المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، التي بدأت في أوائل أيار/مايو، وكذلك على المسارين الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي - اللبناني. وأضاف أن اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم مؤخرا في لبنان يبشر بإمكانية استئناف المفاوضات. وهو أمر أساسي لبلوغ تسوية شاملة وعادلة ودائمة قائمة على قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإقامة سلام حقيقي في المنطقة. وقد أعرب الأمين العام، خلال الأشهر القليلة الماضية، في عدة مناسبات، عن استنكاره لأعمال العنف الرامية إلى زعزعة عملية السلام. كما أعرب عن عميق قلقه إزاء تدهور الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لإغلاق إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. وأضاف أن برامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة ستواصل تقديم كل مساعدة ممكنة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للشعب الفلسطيني. وفيما يتصل بتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، شدد الأمين العام على الحاجة إلى نهج فعال ومتكامل في الميدان من خلال التعاون الوثيق من جانب المنسق الخاص، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونروا. وأشار إلى أن نقل مقر الأونروا إلى غزة من شأنه أن يعطي دفعة إضافية لهذه العملية.

١٥ - وقال السيد إيبرا ديغوان كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إن اللجنة ترحب بأوجه التقدم المفاجئ المحرز في المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، والانتخابات الفلسطينية التي أجريت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وبدء مفاوضات المركز النهائي في طابا في موعدها المقرر. وأضاف أن اللجنة تقدر كثيرا جهود الحكومات المانحة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني في

التعمير والتنمية. وذكر أن اللجنة أعربت عن قلق شديد إزاء إغلاق السلطات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس. وبالإضافة إلى حالات التأخير في تنفيذ الاتفاقات، تعرقلت جهود الشعب الفلسطيني من أجل بناء الدولة من جراء بطء التقدم في دفع أموال المساعدة التي أعلن مجتمع المانحين عن التبرع بها. كما أن الفلسطينيين، في الوقت الذي يحاولون فيه إعادة بناء اقتصادهم وإرساء أسس دولتهم في المستقبل يدركون ضرورة الاندماج في نهاية الأمر في إطار اقتصادي أكبر حجما وإقامة علاقات مفيدة لجميع الأطراف مع بلدان الشرق الأوسط، وشمال افريقيا، وحوض البحر الأبيض المتوسط. وشدد على أن اللجنة أولت اهتماما خاصا لتعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وعقد الحلقة الدراسية المكرسة لهذه المسألة.

١٦ - أما السيد زهدي النشاشيبي، وزير المالية في السلطة الفلسطينية ورئيس الصندوق الوطني الفلسطيني، فقد شدد، في بيانه، على أهمية إحراز تقدم في مفاوضات المركز النهائي. وأضاف أنها حاسمة وليس من صالح أي طرف من الأطراف المشاركة أن يرتكب أي خطأ في المحادثات. وأعرب عن امتنانه للمجتمع الدولي وللبنك الدولي ومؤسسات بريتون وودز لما تقدمه من مساعدة. وذكر أن معونتها تكتسي أهمية كبيرة في إرساء أسس اقتصاد سليم ومستدام. وأشار إلى عمليات إغلاق إسرائيل للأراضي الفلسطينية، فذكر أنها يمكن أن تفضي إلى تفاقم هائل في عجز الميزانية وأن تعرقِل تقدم السلطة الفلسطينية في المجال الاقتصادي. وأشار إلى أن الخسائر التي تتسبب فيها تدابير الإغلاق تكلف السلطة الفلسطينية ٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة يوميا.

١٧ - وذكر السيد سعيد كمال، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية أن أي حل سياسي للقضية الفلسطينية يجب أن يكون مصحوبا بحلول حاسمة في المجال الاقتصادي. وانطلاقا من الأهمية التي توليها جامعة الدول العربية للتعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنها تؤيد فكرة إنشاء جامعة عربية فلسطينية كمسعى مشترك من جانب الدول العربية. وقد أعرب البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة عن الاهتمام بإنشائها.

ثانيا - الجلسة العامة: بناء الاقتصاد الفلسطيني - التحديات والآفاق

١٨ - خصصت الجلسة العامة، المعنونة "بناء الاقتصاد الفلسطيني - التحديات والآفاق"، لبيانات أدلى بها ممثلو البلدان المانحة وغيرها من الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والوطنية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - وأدلى ببيانات ممثلو فلسطين، والأونروا، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، والمملكة المتحدة، وإندونيسيا، والنرويج، وفنلندا، والأردن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيسيف، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والسيد

ك. م. خان، عضو البرلمان، بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية في الهند، ولجنة التنسيق الآسيوية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين.

٢٠ - وقدمت، في البيانات، تفاصيل عن المشاريع التي يجري الاضطلاع بها في مجالي إقامة الهياكل الأساسية وتعزيز النمو في مختلف مجالات الاقتصاد. وقد كفل الإسهام الكبير المقدم من كيانات الأمم المتحدة الاستمرار في بعض المجالات وإتاحة فرص جديدة في مجالات أخرى. وأشير إلى أن التنسيق اللازم للبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف مرضٍ وإلى أن الجهود الرامية لتفادي التداخل أو الازدواجية في مختلف الأنشطة تحقق النتائج المرجوة.

ثالثا - موجز العروض

مناقشات المائدة المستديرة

اجتماع المائدة المستديرة الأول: المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني: التجربة والاحتمالات

٢١ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة السيد روبرت ز. لورنس.

٢٢ - وتناول السيد أودين غ. نودسين، الممثل المقيم ومدير البرنامج بالبعثة المقيمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، البنك الدولي، مسألة تقديم المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني. وقال إن عملية السلام اتسمت بسلسلة من الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، أفضت إلى تحمل السلطة الفلسطينية مسؤوليات إضافية ولكنها جزئية. وبالرغم من أن جميع هذه الاتفاقات تكتسي أهمية من حيث أنها تعطي دفعة لجدول الأعمال السياسي، لم يكن أي منها قابلا للبقاء في حد ذاته بل استدعت جميعها الدعم من جانب الجهات المانحة ليس فقط للاستثمارات وإنما أيضا للميزانية. وأضاف أنه تعيَّن، لدعم الاقتصاد الخاص، استخدام أداتين هما برنامج الاستثمار التابع للجهات المانحة، والعلاقات بين التجارة والعمالة على النحو المبين في البروتوكول الاقتصادي المرافق لاتفاق غزة - أريحا. وناقش الحالة الراهنة للعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ونماذج التفاعل الاقتصادي بينهما.

٢٣ - أما السيدة غانية ملحيس، مساعدة نائب الوزير بوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، السلطة الفلسطينية فقالت في عرضها إن المساعدة الدولية بالرغم من وجودها كانت محدودة جدا بالقياس إلى الاحتياجات الأساسية وكانت ضئيلة بالمقارنة مع التكاليف الباهظة للبدائل إذا فشلت عملية السلام. غير أن هذه المساعدة تؤدي بالفعل دورا حاسما في توسيع نطاق الاهتمامات المشتركة، وهو أمر ضروري لعملية السلام وللتعايش السلمي. وتطرقت إلى برنامج المساعدة الدولية وتقييم الأداء، وأبرزت القضايا الناشئة عن تنفيذ البرنامج والتي كانت لها آثار سلبية على مصداقية عملية السلام.

٢٤ - وركز عرض السيد نبيل الشريف، نائب المدير الإداري للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير بغزة، ومدير سلطة المياه الفلسطينية، على قضايا إمدادات المياه وتهيئة فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال إن مشكلة إمدادات المياه تتركب من ثلاثة عناصر هي: الافتقار إلى الإدارة الكفؤة لمصادر المياه الحالية؛ ونقص المياه بالقياس إلى الطلب؛ ورداءة نوعية المياه. ووصف أيضا الحالة الراهنة لإمدادات المياه. وفيما يتعلق بمسألة تهيئة فرص العمل، أوضح أوجه التقدم المحرز في برنامج تهيئة فرص العمل، الذي بدأ تنفيذه منذ عام ١٩٩٥. وشدد على أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في تنسيق مشاريع تهيئة فرص العمل. وذكر أن البنك الدولي ينسق أيضا عملية إدارة برامج التأهيل، وتهيئة فرص العمل، والمياه.

٢٥ - وحذر السيد هنري سيغمان مدير مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط، والزميل الأقدم بمجلس العلاقات الخارجية، نيويورك، في عرضه، من التشاؤم المفرط فيما يتعلق بالحالة الراهنة في الميدان. ولاحظ أن واحدا من العوامل العديدة التي حالت دون تحقيق المزيد من النجاح الاقتصادي قبل عمليات الإغلاق الأخيرة للأراضي الفلسطينية هو الهياكل والإجراءات المعقدة التي وضعها المجتمع الدولي لتخطيط وإدارة تدفق المساعدة الإنمائية. ومما يمكن التنبؤ به تماما أن هذه الهياكل والإجراءات، لن تتسبب بدورها الوسيط في حالات تأخير لا نهاية لها فحسب وإنما ستستهلك أيضا حصة لا بأس بها من الموارد. وأضاف أن الأموال التي دفعت للخبراء والخبراء الاستشاريين من أجل دراسات الجدوى تفوق بكثير ما دفع للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك حاجة إلى تبسيط هذه الهياكل والإجراءات الوسيطة. وهو يرى أنه ربما حان الوقت لفكرة خطة مارشال مصغرة إسرائيلية كان أول من قدمها مجموعة من خبراء الاقتصاد الإسرائيليين. ووصف أيضا العمل المتعلق بمسألة المساعدة الدولية الذي يضطلع به مجلس العلاقات الخارجية.

٢٦ - وذكر السيد جوفري هالي منسق المعونة المقدمة في إطار المساعدة التقنية، مكتب الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن الاتحاد الأوروبي عزز، منذ صائفة عام ١٩٩٢، ما يقدمه من مساعدة إلى الفلسطينيين وما فتئ يشترك في الجهود الرامية إلى تغطية العجز في الميزانية. وأضاف أن هناك حاجة لتحسين طريقة التوزيع والتنفيذ في تقديم المعونة. وشدد على أن العمالة المستدامة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى الفلسطينيين.

اجتماع المائدة المستديرة الثاني: قطاع التجارة

٢٧ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة السيد جيمس س. دوسنبيري.

٢٨ - ناقش السيد روبرت ز. لورانس، استاذ التجارة الدولية بجامعة هارفرد، بعض جوانب الاستراتيجية التجارية الفلسطينية، بما في ذلك مسألة التجارة الحرة مع إسرائيل والبلدان العربية. وركز بصورة خاصة

على الترتيبات التجارية الإقليمية. وأبرز مزايا وعيوب الاتحاد الجمركي الإسرائيلي - الفلسطيني. وذكر أن وجود منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ربما يكون بديلا للاتحاد الجمركي، مما قد يخفف من حدة مشكلة توزيع الإيرادات، ويحد من تحويل التجارة وذلك عن طريق خفض التعريفات المفروضة على الواردات، وتهيئة علاقات إضافية مع البلدان الأخرى. وأعرب عن تحبيذه للاتحاد الجمركي بالنظر إلى بساطته، ولأنه يحد من تحويل التجارة، في وقت يستمر فيه تحرير التعريفات الإسرائيلية ولأن من شأنه أن يقلص الحاجة إلى مراقبة الحدود. وتناول أيضا مسألة بروتوكول التجارة. وذكر أنه بدلا من عقد اتفاقات ثنائية منفصلة، ينبغي في المستقبل إبرام اتفاق للتجارة الحرة بين ثلاثي الاقتصادات الأردني والإسرائيلي والفلسطيني وتوسيع نطاقه في نهاية الأمر ليشمل مصر ولبنان والجمهورية العربية السورية وبلدانا أخرى.

٢٩ - وناقش السيد سمير حليله، مساعد نائب الوزير بوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، السلطة الفلسطينية البروتوكول الاقتصادي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فوصفه بأنه "حل وسط أخرق" يرمي إلى اجتياز فترة الخمس سنوات الانتقالية. ومن ناحية أخرى، مكّن البروتوكول السلطة الفلسطينية من إقامة صلات تجارية مباشرة مع البلدان العربية والإسلامية. وذكر أن فتح الحدود الدولية والصلات الداخلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي أن يكونا في مقدمة الأولويات، في حين ينبغي أن تكون مسألة إغلاق إسرائيل للأراضي ثانية الأولويات بالنسبة إلى الفلسطينيين.

٣٠ - وناقش السيد هانسبيتر تشاني، المستشار الأقدم في المبادرة السويسرية للتجارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في عرضه، الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية في المجال الاقتصادي مع التشديد بصورة خاصة على اتفاق باريس. وبحث المسائل التجارية والمتصلة بالتجارة في الاتفاق، بما في ذلك طبيعتها، والعلاقة التجارية والاقتصادية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، والعلاقات الخارجية لكلا الطرفين. وخلص إلى أن أهداف الديباجة لم تتحقق منذ التوقيع على اتفاق باريس. وأضاف أن الاعتبارات الأمنية طغت على الاعتبارات الاقتصادية. وبينما تشهد اسرائيل ازدهارا اقتصاديا، واجه النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة خسارة صافية في السنتين الماضيتين، وقد زاد الإغلاق شبه الكامل للسوق الإسرائيلية أمام منتجات وعمال الضفة الغربية وقطاع غزة من تفاقم الحالة. وأشار إلى أن النهج الذي تم اختياره في اتفاق باريس هو ترتيب مزدوج يحمل اسم اتحاد جمركي وهيمنة النظام التجاري الإسرائيلي. وأبرز عدة تناقضات فيما يتصل بذلك النهج، وأحكام الاتفاق المتعلقة بالتجارة، وتنفيذها.

٣١ - ووصف السيد جون ميشيل دومون، الأمين العام للرابطة البرلمانية للتعاون الأوروبي - العربي، في عرضه، العلاقات التجارية بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي. وأشار إلى مختلف الأنظمة المتعلقة بالتجارة مع الضفة الغربية وقطاع غزة، التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٨٦ (الجماعة الأوروبية آنذاك)، والتي تشكل الإطار القانوني لهذه التجارة، وركز على محتويات تلك الأنظمة، وأوجز بعض المشاكل والحواجز الحالية التي تعترض التجارة، فضلا عن آفاق تنمية التجارة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة

الفلسطينية. واختتم كلمته قائلا إنه بالرغم من الأهمية السياسية التي تكتسيها أنظمة الاتحاد الأوروبي التجارية، يتعين على الفلسطينيين استكشاف أسواق أخرى.

٣٢ - ودرس السيد طه عبد العليم، نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، في عرضه، الدواعي الاقتصادية للسلام في المنطقة من المنظور العربي. وذكر أن إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني كان خطوة رئيسية صوب السلام مع إسرائيل. وهيأ إمكانية التعاون الاقتصادي العربي - الإسرائيلي وقبل الطرف العربي بموجبه، للمرة الأولى، فكرة التكامل الاقتصادي الإقليمي العربي - الاسرائيلي. ثم وصف السبل التي يمكن بها تطوير التفاعل العربي - الإسرائيلي. وقدم المتكلم موجزا مفصلا للتصورات الثلاثة المحتملة لسوق الشرق الأوسط وهي تصور السوق المقيدة، والسوق المشتركة، والسوق المفتوحة.

٣٣ - وذكر السيد يوسف محمود نجم من غرفة التجارة الفلسطينية، قطاع غزة، أن الاستراتيجية التجارية الوحيدة القابلة للتطبيق بالنسبة إلى الاقتصاد الفلسطيني هي التركيز على الأسواق الخارجية، التي تدعم تصدير المنتجات الفلسطينية. ووصف الحالة فيما يتعلق بالقطاعين الزراعي والصناعي والمركز الراهن لاتفاق نيسان/أبريل ١٩٩٤ الاقتصادي الاسرائيلي - الفلسطيني. وشدد أيضا على أن إقامة اقتصاد مستقل والتنمية الاقتصادية المستدامة سيقتضيان بالضرورة قاعدة إنتاج متنوعة، وعلاقات تجارية حرة مع اسرائيل، والتحول من الاعتماد على تصدير القوة العاملة إلى الإنتاج والتصدير إلى الأسواق الخارجية.

اجتماع المائدة المستديرة الثالث: دور المؤسسات المالية

٣٤ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة السيد هانسبيتر تشاني.

٣٥ - تحدث السيد أحمد مشعل، مدير إدارة البحوث بسلطة النقد الفلسطينية، في عرضه، عن دور القطاع المالي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. وفيما يتعلق بمسألة تطوير العمليات المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ذكر أن البيانات الرئيسية تشير إلى حدوث نمو هام في الأصول المصرفية في الأراضي. وقدم موجزا للمهام المنوطة بسلطة النقد الفلسطينية، وأوضح طريقة اشتغالها. وبعد عرض الحالة الراهنة للاقتصاد الفلسطيني، وصف المتكلم مشاركة المؤسسات المالية الفلسطينية في التنمية الاقتصادية وفي صياغة استراتيجية إنمائية للقطاع المالي.

٣٦ - وقال السيد جيمس س. دوسنبيري، الاستاذ الفخري في مجال النقد والأعمال المصرفية بجامعة هارفارد، إن القطاع المالي في غزة والضفة الغربية محدود جدا في الوقت الحاضر فهناك زهاء اثني عشر مصرفا تتمتع بسلطات واسعة النطاق وباستطاعتها الاضطلاع بجميع المهام الخاصة بمصارف الإيداع. وقد حدث تدفق هام للودائع وزيادة في الإقراض. وأشار إلى أن نمو الإقراض تكبحه حاليا المردودية المحدودة

للاستثمار؛ وتردد المصارف في الدخول في التزامات طويلة الأجل بسبب المخاطر التي يفرضها عدم اليقين إزاء الظروف السياسية والاقتصادية في المستقبل؛ وعدم القدرة على الحصول على سندات ملكية واضحة للعقارات وهي لازمة لاستخدامها كضمان؛ وعدم استخدام المصارف للرهون المنقولة في تمويل المركبات والمعدات. وذكر فيما يتعلق بالتغييرات الهيكلية أنه يتعين على المشرفين على المصارف أن يلحوا في طلب التغييرات القانونية اللازمة لتشغيل شركات تمويل وإيجار المعدات بغية إتاحة إمكانية المنافسة وتشجيع منح القروض للشركات الجديدة. وعندما تكون المصارف قد قدمت تقريبا كل ما بوسعها تقديمه من القروض، ينبغي لسلطة النقد الفلسطينية أن تشجع على إنشاء سوق مشتركة بين المصارف للقروض القصيرة الأجل. وتطرق إلى الأسواق الطويلة الأجل، فتناول مسألتي الإئتمان ورأس المال الذاتي. وبالنسبة إلى دور الوكالات الحكومية والبرامج التنظيمية في مجال المالية، ذكر أنه يتعين على الحكومة أن تساعد في معالجة المشاكل المالية لقطاعات معينة، وذلك عن طريق التعاون مع النظام المصرفي في إزالة الحواجز القانونية أو التنظيمية التي تعرقل العمل البنّاء؛ وعن طريق تقديم المساعدة التقنية، وتوفير الإعانات النقدية، في بعض الأحيان. وفيما يتعلق بحالة العملة، أعرب عن اعتقاده بأنه بعد استخدام عملات أخرى لمدة طويلة، ستكون أي عملة فلسطينية جديدة شديدة التأثر بعمليات "التحويل إلى الدولار" ما لم تثبت قيمتها. ويستدعي تحقيق عملة ثابتة أن تكون الصادرات الفلسطينية منذ البداية قادرة على المنافسة بما يكفي للوفاء بالاحتياجات المتزايدة من الواردات التي يتطلبها اقتصاد متنام.

٣٧ - وناقش السيد محمود أحمد التكروري، نائب المدير الإقليمي لمصرف القاهرة - عمان، في الضفة الغربية، دور المؤسسات المالية الخاصة في بناء الاقتصاد الفلسطيني ووصف الحالة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع التشديد بصورة خاصة على دور المصارف. وقال إن هناك ثلاثة عوامل تتسبب في تعقيد عملية التنمية الاقتصادية في الأراضي وهي التأخير في دفع الجهات المانحة لتبرعاتها المعلنة؛ وبطء الاستثمارات الدولية واستثمارات الجالية الفلسطينية في الخارج؛ وتباطؤ إسرائيل في تنفيذ اتفاق أوسلو الثاني. واقترح عددا من التوصيات الرامية إلى تحسين وتنشيط النمو الاقتصادي وهي على الصعيد المصرفي - توعية الزبائن بالخدمات المصرفية؛ وتطوير أدوات الإقراض الطويل الأجل؛ والأخذ بالمنتجات والخدمات المتطورة؛ والتركيز على الإقراض المنتج مقابل الإقراض الاستهلاكي. وعلى الصعيد الوطني، أوصى بالمحافظة على سياسة سوق مفتوحة، واعتماد السلطة الفلسطينية لاستراتيجية مصرفية وصناعية لا إقليمية، وإنشاء آلية للمجازفة، وإقامة مرفق لإعادة الخصم. واتخاذ خطوات صوب تعزيز البيئة الاستثمارية العامة.

٣٨ - وشرح السيد سيد حمود، أمين اللجنة التأسيسية لمؤسسة سلام للاستثمار الدولي، المشاكل التي تعترض الاقتصاد الفلسطيني في استحداث نظام تمويل فعال والحاجة إلى إحداث تغيير جذري في النهج الفلسطينية إزاء الأدوار التي تؤديها المؤسسات المالية، وتحديث تلك النهج. وقال إن عمليات إغلاق إسرائيل للأراضي الفلسطينية تحول دون التدفق الحر للبضائع والسكان، مما يطرح مصاعب أمام الفلسطينيين. واقترح إنشاء مصرف جديد لتنمية المشاريع أو التجارة.

اجتماع المائدة المستديرة الرابع: قطاع الإسكان

٣٩ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة السيد خالد عبد الشافي؛ رئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غزة.

٤٠ - وذكر السيد مروان عبد الحميد، مساعد نائب وزير الإسكان والأشغال العامة بالسلطة الفلسطينية، أن الضفة الغربية وقطاع غزة يشهدان طلبا عاليا على المساكن التي هي في متناول مجموعات السكان المنخفضة الدخل. وسيستمر قطاع الإسكان في النمو ليتكيف مع النسبة العالية للنمو السكاني والعائدين المتوقعين. وتعمل السلطة الفلسطينية على وضع استراتيجيات لحل مشكلة الإسكان وزيادة العرض بالنسبة إلى المساكن التي هي في متناول مجموعات السكان المنخفضة الدخل. وستركز الاستراتيجيات على التمويل الطويل الأجل عن طريق إنشاء مصرف للإسكان، وتحسين الهياكل الأساسية في الأحياء المنخفضة الدخل وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنمية قطاع الإسكان. وتناول بمزيد من التفصيل العلاقة بين النمو السكاني والحاجة إلى المساكن والدور الذي يؤديه القطاعان العام والخاص في معالجة مشكلة الإسكان.

٤١ - وكرس السيد جيمس راين، رئيس مؤسسة مساكن شهرزاد، عرضه للعوامل التي تؤثر في الوضع الإسكاني في الضفة الغربية. فذكر أن العوامل التي يجب معالجتها بالنسبة إلى المساكن المقبولة التكلفة هي الحاجة إلى أن تكون المصارف قادرة على تقديم الرهون العقارية؛ وتوافر الأرض بأسعار معقولة وتوافر الكهرباء ومجاري الصرف والمياه؛ وتوافر مواد البناء، بما في ذلك المنتجات التامة الصنع؛ ووجود قوة عمل قادرة على احترام المواعيد وتقليص الوقت الذي يستغرقه البناء. وأعرب عن اعتقاده بأنه يمكن بل ينبغي استخدام قطاع الإسكان، مع التمويل الملائم لحفز اقتصاد الضفة الغربية، وبأن هذا من شأنه أن يدعم عملية السلام.

٤٢ - وتناول السيد علي شعت، مساعد نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية في عرضه، جوانب الوضع الإسكاني المتصلة باللاجئين. وذكر أنه كان لجميع الظروف التي واجهها اللاجئون الفلسطينيون أثر على مركز اللاجئين الاجتماعي - الاقتصادي. وفي سياق التغيرات السياسية الجديدة، من المؤمل أن يتم التوصل إلى اتفاق دولي يعالج حالة اللاجئين الفلسطينيين الفريدة من نوعها. وأضاف أن من المرجح أن تكون مسألة اللاجئين أصعب عنصر يجري العمل على حله في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. ثم قدم السيد شعت وصفا متعمقا للإطار السياسي للمسألة، وخصائصها الديموغرافية والاجتماعية - الاقتصادية، والأحوال الصحية للاجئين الفلسطينيين، فضلا عن حقوقهم. وأبرز أيضا أن استمرار النمو السكاني السريع وتزايد الكثافة السكانية، بدون بناء ما يكفي من المساكن والهياكل الأساسية يؤدي إلى مشاكل بيئية واجتماعية ويضر بمركز السكان. ودعا إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإلى برنامج معزز لمساعدة اللاجئين ريثما ينفذ ذلك القرار.

٤٣ - وتناول السيد وليد حسني، كبير المهندسين ببرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عرضه، العلاقة بين استراتيجية التشييد وسياسة الإسكان. وقال إن الوضع الإسكاني غير المرضي يعزى إلى عدد من المعوقات، بما في ذلك انعدام سياسة وطنية للإسكان وتنفيذ استراتيجية تعكس الواقع الاقتصادي في الوقت الحاضر وعلى الأمد الطويل، وعدم كفاية الأراضي المخصصة للمساكن، وانعدام الآليات المالية التي تلبي احتياجات المجموعات ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وارتفاع تكاليف التشييد بالمقارنة مع الدخول. وناقش التدابير التي يتعين اتخاذها لتخليص صناعة المقاولات من العوامل المعرقلة التي تعوق تنميتها. وذكر أنه بالنظر إلى الحالة الراهنة للبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ينبغي أن تركز استراتيجية التشييد أيضا على تشجيع تقنيات التشييد التي تستخدم يدا عاملة كثيفة.

٤٤ - وذكر السيد ميلاد حنا، الرئيس السابق للجنة المعنية بالإسكان والتعمير التابعة للبرلمان المصري، أن الإسكان مشكلة محلية ولا يمكن تقديم وصفة عامة لحلها. وفي حالة السلطة الفلسطينية، تكتسي المعادلة جانبين هما السكان والمساكن. وهي تمثل مشكلة فريدة من نوعها وتحديا فريدا من نوعه بما أن طرفي المعادلة غير محددين. ولا يمكن تنفيذ أي سياسة إسكان سليمة بدون توفير الأراضي. وأضاف أنه يجب على السلطة الفلسطينية أن تشرع فورا في توفير الأراضي والبناء ذلك أن أي تأخير سيتسبب في استياء السكان ويؤثر على تقدم عملية السلام. وأضاف أن سياسة الإسكان السليمة تستدعي توازنا بين العرض والطلب، وتصنيفا بالنسبة لمختلف مجموعات الدخل. وخلص إلى أنه ما لم يجر الأخذ بسياسة الإسكان على النحو الملائم سوف تؤدي إلى مشاكل تؤثر حتما على الجيل القادم.

٤٥ - أما السيد محمد م. زيارة، المدير العام لوزارة الإسكان والأشغال العامة بالسلطة الفلسطينية، فشدد في معرض حديثه عن قطاع الإسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الأهمية التي تعلقها السلطة على مسألة الإسكان. وبعد أن أوجز الحالة فيما يتعلق بظروف الإسكان التي يعيشها الشعب الفلسطيني واحتياجاته إلى المساكن، شرح الدور الذي تؤديه وزارة الإسكان والأشغال العامة. وذكر أنه كجزء من عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، سيوضع برنامج لمساكن السلام، يرمي إلى تلبية هذه الاحتياجات، ويتيح للمشترين فرصة الاختيار من بين مجموعة متنوعة من المساكن. وسوف تتضمن المشاريع النموذجية خيارات من قبيل إقامة مجتمعات محلية جديدة، وتنمية الأحياء، والهياكل الأساسية والخدمات خارج المواقع. وتشمل البرامج الأخرى الاستراتيجية الوطنية للإسكان؛ وجمع البيانات وتحليلها؛ والمراكز الدولية الفلسطينية؛ وأنظمة الأراضي والإسكان والمساعدة التقنية والتدريب.

رابعا - الجلسة الختامية

٤٦ - أدلى ممثلا مصر وفلسطين ببيانين ختاميين. وقدم السيد إيبرا ديغوان كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ملاحظات ختامية.

٤٧ - وذكر السيد قاسم المصري، مساعد وزير خارجية مصر، في بيانه، أن الاجتماع أبرز الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للمساعدة المقدمة إلى السلطة الفلسطينية. وأضاف أن ورقات العمل المقدمة في الحلقة الدراسية من شأنها أن تسهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. ووجه انتباه المشاركين إلى عمليات إغلاق إسرائيل للأراضي الفلسطينية وأثرها السلبي على الاقتصاد الفلسطيني. وذكر أنه ينبغي دعم عملية السلام عن طريق تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن نوعية حياة الشعب الفلسطيني. واعترف، في هذا الصدد، بالإسهام المقدم من وكالات منظومة الأمم المتحدة.

٤٨ - وذكر السيد ناصر القدوة، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، أن للحلقة الدراسية انعكاسات سياسية واقتصادية هامة. وأضاف أن الاجتماع أبرز النقاط التالية: (أ) أن المجتمع الدولي مستعد لزيادة دعمه بغية المساعدة في بناء الاقتصاد الفلسطيني؛ و (ب) أنه لا تزال هناك حاجة لتطوير الأداء من الجانبين - السلطة الفلسطينية ومجتمع الجهات المانحة وأن ذلك من شأنه أن يفضي إلى وفاء الجهات المانحة بالتزاماتها؛ و (ج) أن هناك حاجة ملحة لتدخل إسرائيل تغييرات جوهرية على سياستها إزاء السلطة الفلسطينية إذا كانت هناك إرادة لإنجاح عملية السلام وتحقيق النجاح في بناء الاقتصاد الفلسطيني.

٤٩ - وذكر السيد إيبرا ديغوان كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في ملاحظاته الختامية، أن اللجنة ما فتئت تولي أهمية لمختلف جوانب التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني وتحسين ظروف معيشته. ومنذ بداية عملية مدريد للسلام، ولا سيما في السنوات الثلاث الأخيرة، تحولت مهمة إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني إلى عنصر أساسي يؤثر في سرعة العملية وتقدمها. وأضاف أن اللجنة قررت في هذه الفترة إيلاء مكانة خاصة في برامج عملها السنوية للقضايا الاجتماعية - الاقتصادية في المرحلة الانتقالية. وذكر، في معرض وصفه للعناصر الرئيسية للمناقشة، أن المشاركين قد اتفقوا على الحاجة إلى تعجيل مجتمع الجهات المانحة الدولية بدفع مبالغ المساعدة التي أعلن عن التبرع بها. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن التجارة ينبغي أن تصبح أداة هامة في تطوير اقتصاد فلسطيني مستدام، مما يحد من التبعية لإسرائيل والحاجة إلى الاتكال على مختلف أشكال المساعدة الخارجية. وقد قيل الكثير حول حاجة الشعب الفلسطيني الملحة إلى المساكن. وأعرب كثير من المشاركين عن قلقهم إزاء عمليات إغلاق السلطة الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية وأثرها الخطير على النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأعرب عن تقديره للمسؤولين في السلطة الفلسطينية لما قدموه من معلومات بشأن مختلف التدابير الرامية إلى إنشاء إدارة فلسطينية فعالة.

- - - - -